السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/20/C/20

المجلس

Distr.: General
16 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة العشرون
كينغستون، جامايكا
١٤-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤

تقرير موجز مقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة العشرين للسلطة الدولية لقاع البحار

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة القانونية والتقنية دورتين في عام ٢٠١٤، في الفترة من ٣ إلى ١٣ شباط/فبراير والفترة من ٧ إلى ١٦ تموز/يوليه، فعقدت بذلك ٣٢ جلسة رسمية في المجموع.

٢ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، أقرت اللجنة جدول أعمالها للدورة العشرين (ISBA/20/LTC/1). وفي نفس اليوم، انتخبت اللجنة راسل هوورث (فيجي) رئيسا، وكريستيان رايشرت (ألمانيا) نائبا للرئيس.

٣ - وشارك في الدورتين أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: دافيد بيليت، وهارالد بريكي، ووينيفريد برودبيلت، وجورجي شيركاشوف، وإيلفا إسكوبار، وراسل هوورث، وكيسونغ هيونغ، وإيلي جارماشي، وأوزيبو لوبيرا، وبيدرو مادوريرا، ونوبويوكي أوكاموتو، وكريستيان رايشرت، وماروتادو سوداكار، وهايكي دجانغ. وحضر العضوان التالية أسماؤهما الدورة المعقودة في تموز/يوليه، إلا أنهما لم يتمكنا من حضور الدورة المعقودة في شباط/فبراير: إيمانويل كالنغي، وكريستيان رودريغو. وحضر الأعضاء التالية أسماؤهم الدورة المعقودة في شباط/فبراير، إلا أنهم لم يتمكنوا من حضور الدورة المعقودة في تموز/يوليه: أديسينا أديغبي، وأندرزيي برزبيتشين، ودومينيكو دا إمبولي، وحسين مبارك. ولم يحضر

170714 170714 14-57681 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فرحان الفرحان أيا من الدورتين. واستقال الأعضاء التالية أسماؤهم من عضوية اللجنة قبل انعقاد دورة شباط/فبراير: كايزر دي سوزا، وفيكتور إنريكي مارزاري، ولاليتا ديفيس - ماتيس، وألكسندر شيشيروف. وجريا على الممارسة السابقة، شارك كل من كارلوس روبرتو ليتي، وخوان بابلو بانييغو، وميشيل ووكر في جلسات اللجنة بعد ترشيحهم، لكن قبل انتخابهم رسميا من قبل المجلس في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤.

ثانيا - أنشطة المتعاقدين

ألف - حالة أعمال التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت وعقود استكشافها

٤ - قدمت الأمانة إلى اللجنة معلومات عن حالة أعمال التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات والكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت وعقودِ استكشافها في المنطقة (ISBA/20/LTC/5 و ISBA/20/LTC/9 و ISBA/20/LTC/9/Add.1). وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة، وأشارت أيضا إلى أن من المتوقع أن يكون هناك ٢٦ عقدا من عقود الاستكشاف بحلول نهاية عام ٢٠١٤، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة إلى تزايد عبء عمل الأمانة وعبء عمل اللجنة.

باء - الاستعراض الدوري لتنفيذ خطة عمل الاستكشاف المقدمة من حكومة الهند

٥ - لاحظت اللجنة أن الاستعراض الخمسي الأخير لتنفيذ خطة عمل الاستكشاف المقدمة من حكومة الهند اختُتم رسميا بتبادل للرسائل بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

جيم - النظر في التقارير السنوية للمتعاقدين

٦ - نظرت اللجنة في ١٣ تقريرا من التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون عملا بالبند ١٠ من المرفق ٤ للنظام. وترد قائمة المتعاقدين الذين قدموا تقارير سنوية في المرفق الأول. وأحاطت اللجنة علما بأن شركة جي - تيك للموارد المعدنية البحرية (G-TEC Sea Mineral Resources) لم تقدم تقريرا سنويا في عام ٢٠١٤ وفقا لتفاهم تم التوصل إليه عند توقيع العقد نظرا إلى أن الدولة المزكية لم تأذن للمتعاقد ببدء أنشطته ما لم تُسن التشريعات المحلية. وجريا على الممارسة السابقة، فإن التقارير السنوية للمتعاقدين أتيحت لأعضاء اللجنة من خلال موقع شبكي آمن، وأجرت الأمانة تقييما تقنيا للتقارير، بما في ذلك إجراء تحليل مفصل لأنشطة المتعاقدين، مما ساعد على الاضطلاع بعمل اللجنة. وقسمت اللجنة نفسها، لدى النظر في التقارير، إلى ثلاثة أفرقة عاملة تعنى بما يلي:

(أ) المسائل البيئية؛ (ب) والمسائل القانونية والمالية والتدريب؛ (ج) والمسائل التقنية، وذلك بهدف إجراء دراسة تفصيلية للتقارير السنوية التي قدمت اللجنة تقريرا بشأنها إلى الأمين العام.

٧ - وترد التعليقات العامة للمجلس على التقارير السنوية للمتعاقدين في المرفق الأول لهذا التقرير. ولاحظت اللجنة أن معظم التقارير تَتَّبِع، إلى حد كبير، الشكل العام الذي حددته اللجنة، وهي في العموم، تركز على العمل المنجز خلال السنة قيد النظر المشمولة بالتقرير، وذلك عملاً بالاقتراحات التي قدمتها اللجنة عقب التقييمات السابقة. واستعرضت بضعة تقارير العمل المنجز في السنوات السابقة. وسوف يقوم ستة من المتعاقدين الرائدين السبعة بإنجاز المرحلة الخمسية الأخيرة من العقد الخاص بكل منهم في عام ٢٠١٦. وحينئذ، من المتوقع أن يكونوا قد حددوا موقع تعدين من الجيل الأول، وحصلوا على بيانات بيئية أساسية جيدة، ووضعوا نموذجا لنظام التعدين والترتيبات اللازمة لمعالجة العقيدات. وأبلغ خمسة من هؤلاء المتعاقدين عن مراحل مختلفة تتعلق باختبارات التعدين واختيار المواقع، كل في مجال اختصاصه.

٨ - ولاحظت اللجنة أن توصياتها التوجيهية للمتعاقدين بشأن الإبلاغ عن النفقات الفعلية والمباشرة المتعلقة بالاستكشاف حسب ما يقتضيه البند ١٠ من المرفق ٤ لنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة[(١)] (نظام العقيدات) صدرت قبل اعتماد نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة[(٢)] (نظام الكبريتيدات) ونظام التنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة[(٣)] (النظام المتعلق بالقشور) وقبل إبرام عقود استكشاف الكبريتيدات أو القشور. ونتيجة لذلك، لاحظت اللجنة أن هناك حاجة إلى تحديث التوصيات لكي تشمل عقود استكشاف الكبريتيدات والقشور.

٩ - ولاحظت اللجنة أيضا أن ثمة حاجة إلى استعراض النموذج الموصى به للتقارير السنوية، الذي اعتمدته اللجنة في عام ٢٠٠٢. وقد تقرر تناول هذه المسائل في الدورة المقبلة.

---

(١) ISBA/6/A/18، المرفق بصيغته المعدلة بالوثيقة ISBA/19/C/17.

(٢) ISBA/16/12/A/Rev.1، المرفق.

(٣) ISBA/18/A/11.

دال - عمليات تمديد عقود الاستكشاف

١٠ - لاحظت اللجنة أن سبعة من عقود استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات كان من المقرر أن تنتهي في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى ضرورة أن يوضع في الحسبان أن بعض المتعاقدين قد لا يتمكنون من الشروع في الاستغلال بحلول عام ٢٠١٦، ومن ثم قد يطلبون تمديد عقودهم الحالية الخاصة بالاستكشاف. وتمت الإشارة إلى أن من المتوقع تلقي طلبات التمديد الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١١ - وزودت الأمانة اللجنة باستعراض أولي للأحكام ذات الصلة من النظام والشروط القياسية المتعلقة بإنهاء هذه العقود واحتمال تمديدها (ISBA/20/LTC/8). وأعربت اللجنة عن قلقها من احتمال نشوء عدد من المشاكل الإجرائية والموضوعية فيما يخص تنفيذ البند ٣-٢ في العقد النموذجي للاستكشاف. وأحاطت اللجنة علما بالتحليل المقدم من الأمانة، فقررت استنادا إليه أنه ينبغي لها أن تسترعي انتباه المجلس إلى الآثار المترتبة على الطلبات المتوقعة بتمديد عقود الاستكشاف، وعلى الحاجة الماسة إلى توفير المعايير والجوانب الإجرائية اللازمة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من النظام.

١٢ - وقررت اللجنة أن توصي المجلس، عملا بالفقرتين ٢ (أ) و (ز) من المادة ١٦٥ من الاتفاقية، بأن يطلب من اللجنة، على سبيل الأولوية، وضع مشروع إجراءات ومعايير لتقديم طلبات تمديد عقود الاستكشاف، لكي ينظر فيها المجلس في دورته المقبلة في تموز/يوليه ٢٠١٥.

هاء - تنفيذ برامج التدريب في إطار خطط عمل للاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

١٣ - أُبلغت اللجنة بأن الشركة اليابانية الوطنية للنفط والغاز والمعادن ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي قد أتاحتا ما مجموعه خمسة أماكن للتدريب وفقا لعقود الاستكشاف التي أبرمه كل منهما مع السلطة. وكان ما مجموعه ٥٢ مرشحا في القائمة مؤهلين للاستفادة من كلا برنامجي التدريب، في حين تمت تسمية ٣٢ مرشحا على وجه التحديد لبرنامج التدريب التابع للشركة اليابانية. وأكد ما مجموعه ١٧ مرشحا استعدادهم لبرنامج التدريب الروسي.

١٤ - وأنشئ فريق عامل لاستعراض طلبات التدريب بالتفصيل. ثم قدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة بكامل هيئتها، التي قررت أن توصي بالمرشحين الخمسة الأوائل وعشرة مرشحين مناوبين، مرتبين حسب الأفضلية، للاستفادة من برامج التدريب المعنية. وجرى

اختيار المرشحين على أساس مؤهلاتهم الشاملة، بما في ذلك التعليم والخبرة المهنية وإتقان اللغة والخبرة في مجال الإبحار، وأسباب السعي إلى الحصول على التدريب، والفوائد المتوقعة للحكومة المرشِّحة والأسس الموضوعية الأخرى الواردة في استمارات الطلب والترشيح، والمتطلبات التي ينص عليها المتعاقدون. ومع مراعاة هذه الاعتبارات، تم إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للتوزيع الجغرافي العادل لفرص التدريب والتوازن بين الجنسين.

١٥ - وقررت اللجنة أيضا تبسيط عملية اختيار المتدربين والموافقة عليهم، استجابة لتلقي الإشعار بفرص التدريب في غضون مهلة قصيرة، خارج الجلسات العادية للجنة. ويرد في الوثيقة ISBA/20/LTC/13 تقرير كامل عن عملية الاختيار وأسماء المرشحين الموصى بهم، فضلا عن الإجراءات المبسطة.

ثالثا - طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف في المنطقة

١٦ - نظرت اللجنة أثناء جلسات مغلقة في الطلبات السبعة للموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف الواردة في المرفق الثاني لهذا التقرير. وجرى النظر في الطلبات حسب الترتيب الذي قُدمت به.

١٧ - وفي الدورة المعقودة في شباط/فبراير، استأنفت اللجنة النظر في طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف المقدمة من وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي، والشركة المحدودة لموارد قاع البحار في المملكة المتحدة، وحكومة الهند والشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات، التي أُجل النظر فيها من الدورة التاسعة عشرة. وتمكنت اللجنة من اختتام نظرها في هذه الطلبات واعتمدت توصيات موجهة إلى المجلس بشأن كل طلب ترد في الوثائق ISBA/20/C/4 و ISBA/20/C/5 و ISBA/20/C/6 و ISBA/20/C/7.

١٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وردت طلبات للموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف من المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا (الكبريتيدات المتعددة الفلزات) وشركة جزر كوك للاستثمار (العقيدات المتعددة الفلزات) وشركة التنقيب عن الموارد المعدنية (Companhia de Pesquisa de Recursos Minerais S.A) (القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت). وأدرجت هذه الطلبات في جدول أعمال اللجنة للدورة العشرين.

١٩ - واستمعت اللجنة في جلستها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى عرض كل من الطلبات الثلاثة الجديدة. وعقب تقديم العروض، نظرت اللجنة في كل واحد من الطلبات على حدة وقدمت قائمة من الأسئلة لكل مقدم طلب، استنادا إلى نظرها الأصلي. وجرى النظر في الردود على الأسئلة المطروحة لمقدمي الطلبات في جلسة تموز/يوليه، وبعد ذلك اعتمدت اللجنة تقريرها وتوصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بكل واحد من الطلبات الثلاثة، على النحو الوارد في الوثائق ISBA/20/C/16 و ISBA/20/C/17 و ISBA/20/C/18.

رابعا - إعداد مشروع نظام الاستغلال في المنطقة

٢٠ - وفقا لطلب المجلس (ISBA/17/C/21، الفقرة ٢٠)، واصلت اللجنة أعمالها التحضيرية بشأن صياغة نظام الاستغلال في المنطقة.

٢١ - ونظرت اللجنة في جلساتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٤ في دراسة تقنية مفصلة عن وضع نظام مالي لاستغلال المعادن في أعماق البحار. وحددت الدراسة أهداف السياسة العامة والمبادئ المالية المنبثقة عن الاتفاقية والاتفاق، على التوالي، فيما يتعلق بالنظام المالي. وقدمت الدراسة استعراضا للآليات المماثلة من نظم التعدين المختلفة، يبرز مجموعة من معدلات المدفوعات وطرائق حسابها. وناقشت اللجنة أيضا أفضل الممارسات الحالية فيما يتعلق بالنظم المالية المعمول بها ونظرت في الآليات التي يمكن مقارنتها بالسياسة العامة التي تتبعها السلطة وأهدافها المالية. وإدراكا منها لنطاق القضايا التي ما زالت تتطلب الوضوح في هذه المرحلة الأولية، وضعت اللجنة اختصاصات لدراسة استقصائية تلتمس فيها آراء جميع الجهات المعنية في السلطة ووافقت عليها.

٢٢ - وواصلت اللجنة مناقشاتها في تموز/يوليه، حيث استفادت أيضا من الردود على استقصاء لآراء الجهات المعنية بدأته الأمانة في آذار/مارس ٢٠١٤ بهدف التماس المعلومات ذات الصلة من أعضاء السلطة ومن الجهات المعنية الأخرى لوضع إطار تنظيمي لاستغلال المعادن في المنطقة. ولاحظت اللجنة أن الاستقصاء الذي ساعد أعضاؤها الأمانةَ في تجميعه، يتضمن ٣٤ من الأسئلة التي تركز على المجالات المواضيعية الأربعة التالية: الشروط والالتزامات المالية؛ والشروط والالتزامات في مجال إدارة البيئة؛ ومسائل الصحة والسلامة والأمن البحري؛ والاعتبارات العامة المتعلقة بالتواصل مع الجهات المعنية والشفافية. وكان الهدف من الاستقصاء تمكين السلطة من الوقوف بشكل أفضل على التفكير الحالي للجهات المعنية، وتحديد وترتيب أولويات القضايا التي تتطلب مزيدا من النظر بالتفصيل، ووضع منهجية عمل لمعالجة تلك القضايا في حين تواصل وضع الإطار التنظيمي. وزُودت اللجنة

بتحليل مفصل للردود الـ ٥٥ الواردة على الدراسة الاستقصائية، مع الإشارة إلى ورود ٢٠ ردا من الحكومات، و ٩ ردود من المتعاقدين، و ١٣ ردا من المنظمات غير الحكومية، و ١٠ ردود من الكيانات العامة والخاصة و ٣ ردود من المواطنين.

٢٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة، تحضيرا لجلستها المقبلة، إعداد مشروع إطار ممكن لنظام الاستغلال. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة مع التقدير عمل الأمانة ومستشاريها الخارجيين، الذي ساهم في التقدم الهائل المحرز خلال عام ٢٠١٤، وأكدت على الحاجة إلى إتاحة الوقت والموارد لمواصلة دعم عملها المتعلق بمشروع النظام.

خامسا - المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة

ألف - التعديلات المقترح إدخالها على المادة ٢١ من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

٢٤ - على النحو الذي طلبه المجلس خلال الدورة التاسعة عشرة، نظرت اللجنة في مواءمة الحكم المتعلق بالرسوم في نظام العقيدات مع الأحكام المتعلقة بالرسوم في نظام الكبريتيدات وفي النظام المتعلق بالقشور التي لم تكن متسقة. وقدمت اللجنة توصية إلى المجلس بأن تعدَّل المادة ٢١ لهذا الغرض. وترد توصية اللجنة في الوثيقة ISBA/20/C/9.

باء - تحليل المادة ١١-٢ من نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات والكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

٢٥ - على النحو الذي طلبه أيضا المجلس في قراره ISBA/17/C/20، أجرت اللجنة تحليلا للمادة ١١-٢ من نظام العقيدات ونظام الكبريتيدات التي تتعلق بشهادة التزكية. ولدى قيامها بذلك، لاحظت اللجنة أن المادة ١١-٢ من النظام المتعلق بالقشور متطابقة من حيث الشروط، وبالتالي فتحليلها يمتد إلى ذلك الحكم أيضا. ولمساعدة اللجنة في تحليلها، زُوِّدت بوثيقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة (ISBA/20/LTC/10).

٢٦ - ولاحظت اللجنة أن المادة ١١-٢ تتعلق بشكل ومضمون شهادة التزكية وتحدد معايير وإجراءات تنفيذ شرط التزكية من قبل الدول الأطراف على النحو الوارد في المادة ١٥٣ والمادة ٤ من المرفق الثالث للاتفاقية. وتنص هاتان المادتان على أنه من أجل الاضطلاع بأنشطة في المنطقة، يجب على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أن يستوفوا شرطين اثنين: أولا، لا بد أن يكونوا من رعايا إحدى الدول الأطراف أو خاضعين للسيطرة

الفعلية لإحدى الدول الأطراف أو لرعاياها؛ وثانيا، يجب أن يحظوا بتزكية واحدة أو أكثر من الدول الأطراف في الاتفاقية.

٢٧ - ولاحظت اللجنة أن قرار تزكية كيان يملك المؤهلات اللازمة هي مسألة متروكة للسلطة التقديرية للدولة الطرف أو الدول الأطراف المعنية. وهذا يعني أن العبء يقع على الدولة المزكية للتأكد من أن الكيان المطلوب تزكيته يستوفي المعيارين السالفي الذكر قبل اتخاذ قرار التزكية. ولاحظت اللجنة أيضا أن الاتفاقية تشترط شهادة التزكية كدليل على اتخاذ قرار التزكية من جانب دولة أو دول الجنسية أو الدولة أو الدول التي لها سيطرة فعلية على الكيان. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أنه لا يوجد تعريف واحد لتعبير ''السيطرة الفعلية'' في القانون الدولي، وأن المعنى يختلف اختلافا كبيرا بحسب السياق. وتقع الشروط والمعايير المحدِّدة للسيطرة الفعلية ضمن مجال اختصاص الدولة التي تمارسها. وبالتالي، فقد تُرك للدولة المزكية أمر تناول شروط تزكيتها بمزيد من التفصيل في إطار نظمها القانونية الداخلية، إذا ارتأت من المناسب القيام بذلك. ولاحظت اللجنة أيضا أن النظام المحدد في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، فضلا عن سياقات قانونية أخرى، يستخدم نفس المعايير الحاسمة الخاصة بالتأسيس والتسجيل ومنح الجنسية (أي المراقبة التنظيمية) لتحديد السيطرة الفعلية. وهذا يعني أنه على الأقل فيما يخص الكيانات التي أُسست في إحدى الدول المزكية أو الحاملة لجنسيتها، فإن أفعال التأسيس أو منح الجنسية، إلى جانب التعهدات التي تقطعها الدولة المزكية، يبدو أنها كافية لإثبات ''السيطرة الفعلية'' للأغراض المتعلقة باستيفاء شروط التزكية.

٢٨ - وشددت اللجنة على أن المعلومات المتعلقة بشهادة التسجيل وتحديد المكان الرئيسي لعمل مقدم الطلب ومحل سكنه، بالإضافة إلى شهادة التزكية، هي معلومات بالغة الأهمية بالنسبة للجنة لكي تتأكد من أن مقدم الطلب يستوفي شروط التزكية. وفي ضوء تلك الملاحظات، خلصت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن وضع أي شرط من شروط التزكية في سياق النظام المحدد في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية يبدو من الأنسب تناوله في سياق القوانين المحلية، إذا ما رأت الدولة المزكية ضرورة لذلك.

٢٩ - ورأت اللجنة أنه لن يكون من الضروري أو المناسب مواصلة تطوير المادة ١١-٢ الحالية.

جيم - المسائل المتعلقة باحتكار مزاولة الأنشطة في المنطقة

٣٠ - وفقا لطلب المجلس أن تواصل اللجنة النظر في مسألة احتكار مزاولة الأنشطة في المنطقة، نظرت اللجنة في مسألة إمكانية المواءمة بين النظام المتعلق بالعقيدات والنظام المتعلق بالكبريتيدات والنظام المتعلق بالقشور. وبعد مناقشة كاملة، وفي ضوء المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة (ISBA/20/LTC/11)، قررت اللجنة أن توصي المجلس بمواءمة النظام المتعلق بالعقيدات مع الأحكام المناظرة الواردة في النظامين المتعلقين بالكبريتيدات والقشور. وترد توصية اللجنة في هذا الصدد في المرفق الثالث لهذا التقرير.

٣١ - وفي ما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، بدأت اللجنة نظرها فيه في شباط/فبراير ٢٠١٤ وواصلته في اجتماعها المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي ختام الاجتماع المعقود في تموز/يوليه، اتفقت اللجنة على أنه ثمة على ما يبدو طريقة ناشئة جديدة في العمل في ما يتصل بطلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف، وهي طريقة تمتثل للأنظمة السارية. وارتأت اللجنة أنه من الضروري إبلاغ المجلس بذلك في الوقت الحاضر. وفي هذا الصدد، تبلغ اللجنة المجلس بأنها ستواصل إدراج هذه المسألة في جدول أعمالها، وقد يود المجلس النظر في تقديم مزيد من التوجيهات.

دال - المسائل المتصلة بإدارة المؤسسة، ولا سيما الآثار القانونية والتقنية والمالية بالنسبة للسلطة وللدول الأطراف

٣٢ - أشارت اللجنة إلى أن المجلس، خلال الدورة التاسعة عشرة، طلب إلى الأمين العام، مشيرا حسب الاقتضاء إلى اللجنة وإلى اللجنة المالية، أن يجري دراسة للمسائل المتعلقة بتسيير أعمال المؤسسة، ولا سيما الآثار القانونية والتقنية والمالية بالنسبة للسلطة وللدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع مراعاة أحكام الاتفاقية، واتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، وأنظمة التنقيب عن قشور منغنيز الحديد الغنية بالكوبالت والكبريتيدات والعقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة.

٣٣ - ونظرت اللجنة في مذكرة من الأمانة (ISBA/20/LTC/12)، أوضحت فيها الأمانة أنه لم يكن من الممكن إنجاز الدراسة على نحو ما طلبه المجلس، ولكن مشروع الإطار المرجعي الذي جرى إعداده سيساعد الأمانة العامة على بدء العمل بشأن بعض عناصر تلك الدراسة.

٣٤ - وفي المناقشة المتعلقة بهذه المسألة، جرى التذكير بأن المجلس كان قد قرر في عام ٢٠١٣ أنه من السابق لأوانه للمؤسسة أن تعمل بصورة مستقلة عن الأمانة. وجرت الإشارة أيضا إلى أن النهج التدريجي المنصوص عليه في اتفاق عام ١٩٩٤ ينطبق على عمل جميع أجهزة السلطة. وجرت الإشارة أيضا إلى أن الأنظمة تتيح للمتعاقدين على الاستكشاف أن يختاروا تقديم عرض للمؤسسة ينطوي على حصة من رأس المال في إطار ترتيب مشروع مشترك بدلا من قطاع محجوز، على أن يُفعَّل هذا الاختيار عند إبرام عقد الاستغلال من جانب المتعاقد. غير أنه من الضروري زيادة بيان الأحكام والشروط التي يجوز في إطارها الحصول على هذه المساهمة في رأس المال. ولهذا السبب، وكذلك لأن المؤسسة هي المطالبة بإجراء عمليات تعدين أولية في قاع البحار العميقة عن طريق المشاريع المشتركة، فإن ترتيبات المشاريع المشتركة بالغة الأهمية وينبغي تناولها في الدراسة.

٣٥ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة وأدلت أيضا بملاحظات أولية على مشروع الإطار المرجعي للدراسة التي طلبها المجلس. واعترافا بتعقد المسائل، وكذلك بالأولوية النسبية اللازم إعطاؤها لتلك المسائل، اقتُرح أيضا أن تتبع الأمانة نهجا تدريجيا في تنفيذ مختلف مكونات تلك الدراسة. ففي المقام الأول، ينبغي إعطاء الأولوية لتحديد الثغرات، إن وجدت، في النظام الإجرائي والتنظيمي الحالي واقتراح السبل، بما في ذلك صياغة التدابير التنظيمية والإجرائية المناسبة، الكفيلة بضمان سير أعمال المؤسسة بشكل سليم وبصورة مستلقة، وتحديد الثغرات، إن وجدت، في السياسات العامة الحالية للجمعية التي لها أهمية في سير أعمال المؤسسة. وقررت اللجنة إبقاء هذه المسألة مدرجة على جدول أعمالها للدورة الحادية والعشرين في عام ٢٠١٥، ووقتئذ ستواصل النظر في مشروع الإطار المرجعي وأي معلومات مستكملة مقدمة من الأمانة.

سادسا - تضارب المصالح

٣٦ - شكرت اللجنة الأمانة على التوجيهات المقدمة بشأن مسألة تضارب المصالح استجابة لطلب قدم خلال الدورة التاسعة عشرة. ونظرت اللجنة في التوجيهات ووافقت على أن أحكام المادة ١١ من نظامها الداخلي، إلى جانب التعهد الخطي الموقع من كل عضو عند الانضمام إلى اللجنة، كافيان. وشددت اللجنة على أن كل عضو من أعضاء اللجنة مسؤول في المقام الأول عن كفالة التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية حرصا على تحقيق الشفافية والمساءلة ومراعاة لتزايد عبء عمل اللجنة.

سابعا – حالة تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون – كليبرتون

٣٧ – اجتمعت اللجنة في جلسة مفتوحة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ لاستعراض حالة تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون – كليبرتون التي اعتمدت في عام ٢٠١٢ لمدة ثلاث سنوات. وقدم إلى اللجنة تقرير أولي طلبت الأمانة إعداده، وجرت الإشارة إلى أن معظم التوصيات الواردة في التقرير موجهة إلى الأمانة، ويمكن أخذها في الاعتبار حسب الاقتضاء من جانب الأمانة في إطار التحضير للاستعراض والمرحلة المقبلة من تنفيذ الخطة. وأحاطت الأمانة علما بمختلف التعليقات والاقتراحات المقدمة من أعضاء اللجنة في ما يتعلق بالمرحلة المقبلة من تنفيذ الخطة. والمجلس مدعو إلى الإحاطة علما بحالة تنفيذ الخطة وإلى تشجيع الأمانة واللجنة على مواصلة العمل حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

ثامنا – استراتيجية إدارة البيانات التي تتَّبعها السلطة

٣٨ – قدمت الأمانة عرضا إلى اللجنة عن إنشاء قاعدة بيانات عالمية لقاع البحار العميقة. وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به الأمانة من أجل تحسين قدرات السلطة في مجال إدارة البيانات، وأبرزت على وجه الخصوص ضرورة إدراج البيانات الجيولوجية، فضلا عن البيانات البيئية. وأحاطت اللجنة علما بأن المراحل التالية من عملية إنشاء قاعدة البيانات ستتطلب تخصيص موارد بهدف التحقق من صحة جميع البيانات البيئية والجيولوجية، والقيام في جملة أمور بما يلي: زيادة تبادل البيانات مع المتعاقدين؛ وضمان الحصول على خدمات مدير لقاعدة البيانات؛ وضع نماذج للبيانات؛ وتحديث قاعدة البيانات؛ ومواصلة ضمان النوعية ومراقبة جميع مراحل وضع قاعدة البيانات. وطلبت اللجنة من الأمانة العامة تقديم تقرير مرحلي آخر بشأن هذه المسألة المهمة في اجتماعها المقبل، وأن تجعل موضوع إدارة البيانات بندا ثابتا في جدول أعمالها.

المرفق الأول

التعليقات العامة للجنة على التقارير السنوية للمتعاقدين

قدمت التقارير السنوية على النحو التالي:

العقيدات المتعددة الفلزات: مؤسسة يوجمورجيولوجيا؛ ومنظمة إنتر أوشن ميتال المشتركة؛ وحكومة جمهورية كوريا؛ والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات؛ والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات؛ والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار؛ وحكومة الهند؛ والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا؛ وشركة تونغا للتعدين البحري المحدودة؛ وشركة ناورو لموارد المحيطات؛ والشركة المحدودة لموارد قاع البحار في المملكة المتحدة.

الكبريتيدات المتعددة الفلزات: وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات.

تعليقات عامة

١ - تتبع غالبية التقارير إلى حد كبير الشكل العام الذي نصت عليه اللجنة، وتركز بصفة عامة على العمل الذي أنجز خلال السنة قيد النظر المشمولة بالتقرير، وفقا للاقتراحات المقدمة من اللجنة بعد التقييمات السابقة. واستعرضت بضعة تقارير العمل المنجز في السنوات السابقة.

٢ - سوف يكمل ستة من المتعاقدين الرائدين السبعة المرحلة الخمسية الأخيرة من العقد الخاص بكل منهم في عام ٢٠١٦. وحينئذ، من المتوقع أن يكونوا قد حددوا موقع تعدين من الجيل الأول، وحصلوا على بيانات بيئية أساسية جيدة، ووضعوا نموذجا أوليا لنظام التعدين والترتيبات اللازمة للمعالجة. وأبلغ خمسة من هؤلاء المتعاقدين عن مراحل مختلفة في اختبارات التعدين وتحديد المواقع كل في مجال اختصاصه.

أعمال الاستكشاف

٣ - أنجز معظم المتعاقدين الأنشطة المقررة في خطة عملهم، والتي ترتبط مباشرة بالعمل الميداني الذي تم إنجازه في العام السابق المشمول بالتقرير.

٤ - أشارت اللجنة إلى أن معظم المتعاقدين يقومون بوضع خرائط عالية الدقة (٢ × ٢ م) باستخدام القياسات الصوتية المتعددة الحزم. ولوحظ أيضا أن بعض المتعاقدين قاموا بتحديد مواقع التعدين من الجيل الأول.

٥ - أحرز عدد قليل من المتعاقدين تقدما كبيرا في وضع واختبار أدوات لاستكشاف كل من العقيدات والكبريتيدات.

٦ - ثبت أن المسح الصوتي للأرض المرتبط بقياسات الإمكانات الكهربائية الطبيعية نهج يمكن الاعتماد عليه لرسم خريطة لرواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات.

٧ - تعترف اللجنة بالجهود التي بذلها المتعاقدون لتقديم بيانات الاستكشاف إلى السلطة وفقا للنماذج الموحدة.

٨ - تعترف اللجنة أيضا بضرورة وضع نموذج أفضل لتوحيد إعداد التقارير المقدمة إلى السلطة فيما يتعلق ببيانات الاستكشاف. وما زال الإبلاغ عن البيانات الكيميائية المتعلقة بالعقيدات والكبريتيدات استنادا إلى الإحصاءات ساري المفعول، ولكن ينبغي أن تقدم الجداول المشفوعة بتحاليل كيميائية كاملة في شكل رقمي.

٩ - ينبغي بذل جهد كبير فيما يتعلق بالتقييم والإبلاغ عن تقديرات الموارد والاحتياطيات.

اختبارات التعدين وتكنولوجيا التعدين وعمليات التجهيز التعديني

١٠ - أبلغ بعض المتعاقدين عن التجهيز التعديني باستخدام عمليات مختلفة (النض) بمعدلات استرداد مرتفعة لعناصر مختارة مثل: النحاس، والنيكل، والكوبالت، والزنك، والذهب، والفضة، فضلا عن العناصر الأرضية النادرة باستخدام تقنيات راتينجات التبادل الأيوني.

١١ - ولا يزال من اللازم إحراز تقدم بشأن القضايا ذات الصلة بالتكنولوجيا، لا سيما فيما يتعلق بالتعدين والتجهيز التعديني للعقيدات. ولم يبدأ عدد قليل من المقاولين بعد تطوير قدراتهم التكنولوجية، وبالتالي قد يكون من المفيد لو بذل هؤلاء المتعاقدون جهودا متضافرة عن طريق تجميع مواردهم.

الرصد والتقييم البيئيان

١٢ - تتسم الأعمال البيئية التي أبلغ عنها المتعاقدون في عام ٢٠١٤ بأنها أفضل نوعية عموما من الأعمال المبلغ عنها في تقاريرهم عن السنوات السابقة. غير أنه لا يزال هناك نقص في ما يقدمه المتعاقدون من بيانات خام مجدولة ومعلومات تصنيف مفصلة (يفضل أن

يكون ذلك على مستوى الأنواع). وفي حالات قليلة، لم يُبلَّغ عن أي بيانات مرجعية جغرافية تتعلق بالبيانات البيئية. والبيانات الخام المجدولة أساسية لتقييم الآثار التراكمية والإقليمية المحتملة في البيئة البحرية. كما أنها مطلوبة أيضا لوضع استراتيجية السلطة المتعلقة بإدارة البيانات من أجل وضع خطط الإدارة البيئية.

١٣ - وتوصي اللجنة بأن يقدم المقاولون جدولا موجزا للبيانات الأساسية البيئية في التقارير السنوية المقبلة. ويجب أن يصاغ الجدول على نحو يتيح تصنيف البيانات الأساسية البيئية التي جُمعت في السنة المشمولة بالتقرير وخلال فترات التعاقد في أعمدة منفصلة، وذلك وفق المتغيرات البيئية المدرجة في التوصيات التوجيهية للمتعاقدين (ISBA/19/LTC/8). ويُيسِّر الجدول تقييم مدى التقدم المحرز في برنامج المتعاقدين الخاص بالرصد البيئي، ومن شأنه أن يساعد المتعاقدين على إيجاد الثغرات في دراستهم البيئية المرجعية. ووُضِع النموذج الخاص بالجدول في اجتماع التشاور بين المتعاقدين والأمانة المعقود في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

١٤ - ويُطلب من المتعاقدين في بعض الحالات تقديم تقييم للأثر البيئي لبعض أنواع المعدات والاتفاق مع السلطة الدولية لقاع البحار بهذا الشأن قبل بدء العمليات. وينطبق هذا الإجراء بوجه خاص على العمليات المتعلقة بالكبريتيدات المتعددة الفلزات الموجودة على الارتفاعات المتطاولة المحيطية والقشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت في الجبال البحرية. ورحبت اللجنة مع التقدير بتقديم أول تقييم للأثر البيئي قبل قيام أحد المتعاقدين بعمليات التجريف.

١٥ - وأعرب عدة متعاقدين عن تقديرهم لحلقات العمل التي تنظمها السلطة بشأن التصنيف وتوحيد المقاييس. ومن الواضح أن هناك تفاوتا كبيرا في إبلاغ المتعاقدين عن البيانات البيئية. وتكتسي حلقات العمل بشأن التصنيف وتوحيد المقاييس أهمية بالغة في تحسين نوعية البيانات، وينبغي أن يحضرها جميع المتعاقدين.

١٦ - وقد أنتج بعض المتعاقدين بيانات جزيئية عالية الجودة بشأن حيوانات قاع البحار تشير إلى درجة التغير في الأنواع في منطقة كلاريون كليبرتون. وتدعم البيانات تخطيطَ المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة عبر الحدود الإقليمية، بل إنها تشير أيضا إلى أنه قد يلزم إجراء مزيد من التخطيط المكاني بالنسبة لبعض الأنواع.

١٧ - ويتعهد المتعاقدون، كجزء من التزاماتهم التعاقدية، بالتحقق من أن الأنشطة الميدانية المضطلع بها خلال الاستكشاف لا تتسبب في ضرر بيئي جسيم. ويجب أن ينظر كل متعاقد من المتعاقدين، وبخاصة من يعنون منهم بالكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت، في الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك والإبلاغ عنه بعد كل رحلة بحرية.

البيانات المالية

١٨ - قدم معظم المتعاقدين كشفا مفصلا بالنفقات على النحو الموصى به في الوثيقة ISBA/15/LTC/7. كما قدم معظم المتعاقدين بياناتهم المالية لفترة عام ٢٠١٣ في الوقت المناسب وبطريقة مفصلة. وكان مجموع المبلغ الذي أنفقه المتعاقدون هو ٨٠,٤ مليون دولار؛ وهو تحسن لاحظته اللجنة. وأشيرَ أيضا إلى أن نصف عدد المتعاقدين أنفقوا أكثر من المتوقع في الجدول الزمني لخطة لعملهم الخمسية. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة جميع المتعاقدين على تقديم إفادات ومزيد من التفاصيل في المستقبل كلما كانت هناك تفاوتات كبيرة في نفقاتهم مقارنة بالمبالغ المبينة في خطط عملهم.

برنامج التدريب

١٩ - أبلغ معظم المتعاقدين عن ”عدم الاضطلاع بأي أنشطة تدريبية“، لأنهم بلغوا فترة الخمس السنوات الأخيرة من عقودهم، وأفادوا بأن تدريبهم المحدد قد اكتمل، في بعض الأحيان، منذ ما يقرب من عقد من الزمن. وتود اللجنة أن ينظر المتعاقدون في أنشطة تدريب إضافية من أجل زيادة بناء القدرات المضطلع به وفقا للمادة ٢٧ من نظام العقيدات، التي تنص على تنقيح برامج التدريب وتطويرها من حين لآخر بموافقة الطرفين. وتود أيضا أن يأخذ المقاولون في الاعتبار الاقتراحات الواردة في التوصيات التوجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/19/LTC/14)، وذلك من أجل أن يتكفلوا، كحد أدنى، بتدريب ما لا يقل عن ١٠ متدربين، بالاتفاق المتبادل، خلال كل خمس سنوات من مدة العقد.

مسائل أخرى

٢٠ - قدم عدد قليل من المتعاقدين قائمة بالبحوث التي نُشِرت في المجلات الخاضعة لاستعراض الأقران خلال السنة المشمولة بالتقرير.

٢١ - ولا توجد في الوقت الراهن سوى أمثلة قليلة على أي عمل تعاوني بين المتعاقدين. وعلى الرغم من أن عدة متعاقدين أشاروا إلى فوائد حلقات العمل بشأن توحيد المقاييس التي نظمتها السلطة الدولية لقاع البحار في ألمانيا في عام ٢٠١٣، ينبغي بذل جهود لتشجيع زيادة مستويات التعاون من خلال تبادل اليد العاملة والموارد بين المتعاقدين.

٢٢ - ولوحظ وجود اتجاه إيجابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يتجسد في شروع بعض المتعاقدين في تحليل البيانات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية من تعدين العقيدات وكذلك في تقديم بعضهم لمعلومات محدودة عن تصنيف الموارد المعدنية.

المرفق الثاني

قائمة الطلبات التي نظرت فيها اللجنة خلال الدورة العشرين للسلطة

مقدم الطلب	الدولة المزكية	تاريخ الطلب	المورد
وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي		٦ شباط/فبراير ٢٠١٣	القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت
الشركة المحدودة لموارد قاع البحار في المملكة المتحدة (UK Seabed Resources Ltd)	المملكة المتحدة	٨ شباط/فبراير ٢٠١٣	العقيدات المتعددة الفلزات
حكومة الهند		٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣	الكبريتيدات المتعددة الفلزات
الشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات (Ocean Mineral Singapore Pte.)	سنغافورة	١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣	العقيدات المتعددة الفلزات (منطقة محجوزة)
المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية	ألمانيا	١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	الكبريتيدات المتعددة الفلزات
شركة جزر كوك للاستثمار (Cook Islands Investment Corporation)	جزر كوك	٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	العقيدات المتعددة الفلزات (منطقة محجوزة)
شركة التنقيب عن الموارد المعدنية (Companhia de Pesquisa de Recursos Minerais)	البرازيل	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت

المرفق الثالث

التعديلات المقترح إدخالها على المادة ٢١ من نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

المادة ٢١

نظر اللجنة القانونية والتقنية في الطلبات

٦ مكررا - يجوز للجنة القانونية والتقنية أن توصي بالموافقة على خطة عملٍ إذا رأت أن هذه الموافقة لن تسمح لدولة طرف أو لكيانات تزكيها تلك الدولة باحتكار مزاولة الأنشطة المتعلقة بالعقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة أو استبعاد دول أطراف أخرى من هذه الأنشطة.